المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

الرأي رقم 2022/110
بتاريخ 6 دجنبر 2022
بشأن مشروعية إقصاء شركة من المنافسة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

بناء على رسالة شكاية شركة «.....» المتوصل بها بتاريخ 20 يوليوز 2022؛

وعلى الرسالة الجوابية لوزارة ..... رقم 4926 بتاريخ 4 غشت 2022؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436(21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 6 دجنبر 2022،

أولا : المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، نازعت شركة «.....» في مشروعية إقصاء عرضها من المنافسة في إطار طلب العروض المفتوح رقم 2022/02 المعلن عنه من طرف المديرية الجهوية لوزارة ..... بجهة .....، حيث اعتبرت أن أشغال لجنة طلب العروض لم تحترم مبدأي المساواة والشفافية في التعامل مع المتنافسين وهي من المبادئ الأساسية التي ينص عليها المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية.

وبعد مطالبتها باطلاع اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية على موقفها من المؤاخذات الواردة في الشكاية، بواسطة المراسلة رقم 266/22 بتاريخ 25 يوليوز 2022، أوضحت وزارة ..... في مراسلتها السالفة الذكر، أن عرض الشركة المشتكية قد تم إقصاؤه طبقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل، حيث أن عرض الشركة المعنية لم يكن العرض الأكثر أفضلية بالنسبة لصاحب المشروع عقب الانتهاء من تقييم عروض المتنافسين.

ثانيا : الاستنتاجات

حيث إن المادة 15 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض موضوع الشكاية، تنص على أن الصفقة سيتم إسنادها للمتنافس الذي يحصل على النقطة الإجمالية الأكثر ارتفاعا، بعد تقييم الملفات الإدارية والتقنية والعروض الإدارية والمالية للمتنافسين؛

وحيث باستقراء محضر لجنة طلب العروض رقم 01 المؤرخ في 4 يوليوز 2022 فقد عمد السيد رئيس اللجنة إلى تعيين لجنة فرعية لدراسة العروض التقنية للمتنافسين وذلك طبقا للمادة 38 من المرسوم رقم 2.12.349؛

وحيث إنه وبناء على أشغال اللجنة الفرعية السالفة الذكر التي عملت على تنقيط العروض التقنية وفقا لمقتضيات المادة 15 السالفة الذكر، وتم على إثر ذلك اختيار العرض الأكثر أفضلية بالنسبة لصاحب المشروع والذي حصل على نقطة 99,33، في حين أن عرض الشركة المشتكية حصل على نقطة 97 كما هو مبين في محضر لجنة طلب العروض رقم 02 بتاريخ 5 يوليوز 2022؛

وحيث إن لجنة طلب العروض قد تبنت، وتحت مسؤوليتها، نتائج أعمال اللجنة الفرعية المذكورة، بإسناد الصفقة للعرض الأكثر أفضلية؛

وعليه، فإن العرض المقدم من طرف الشركة المشتكية لا يستجيب حسب مقتضيات المادة 15 من نظام الاستشارة والذي ينص على ضرورة الحصول على النقطة العامة الأعلى للحصول على الصفقة.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات السالفة الذكر، فإن اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية ترى أن شكاية شركة «.....» غير مبنية على أساس قانوني سليم.